الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السابعة والستون

الجلسة العامة **٣٦**

الثلاثاء، ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد يريميتش ..... (صربيا)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تانين (أفغانستان).

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البند ٤١ من جدول الأعمال (تابع)

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام (A/67/118)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلمين تعليلا للتصويت، أودّ أن أذكّر الوفود بأن تعليل التصويت محدد في مدة ١٠ دقائق، وينبغي للوفود أن تدلي به من مقاعدها.

السيدة جوزيف (سانت لوسيا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد سانت لوسيا البيانات التي أدلى بها، كل من ممثل الجزائر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وجمهورية إيران الإسلامية باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وشيلي باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وبربادوس بالنيابة عن الجماعة الكاريبية. ومن دواعي سرورنا الانضمام إلى الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء، من خلال التصويت مؤيدين للقرار المتضمن إنهاء الحصار المفروض على كوبا (القرار ٤/٦٧). وقد أعربت سانت لوسيا باستمرار عن قلقها جراء مخالفة هذه التدابير الأحادية للقانون الدولي، وسيادة الدول والتجارة الحرة والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

وبوصف سانت لوسيا دولة عضوا في الجماعة الكاريبية، فإنها قد تعاونت مع كوبا فيما يخص تعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لشعب منطقتنا. كما أن كوبا تواصل تقديم العديد من المنح الدراسية للطلاب في منطقتنا، الذين يدرسون مختلف التخصصات، والذين سوف يعودون إلى أوطانهم بالمهارات التي توجد حاجة ماسة لها، بغية تعزيز العملية الإنمائية.

إن إسهام كوبا فيما يخص تقديم العناية الصحية، في المناطق المهمشة من العالم، استثنائي بكل المقاييس. كما أن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة استعمال الورق

تدريب الأطباء من البلدان النامية، يساعد أيضا على تحسين الصحة العامة لشعوب تلك البلدان. والحصار المفروض على كوبا يعرقل تلك الجهود فحسب. ولا طائل منه كما أن الزمن قد تجاوزه في القرن الحادي والعشرين.

السيد كانسيلا (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أسوة بالأعوام السابقة، صوتت أوروغواي مؤيدة للقرار ٤/٦٧، الذي قدمه الوفد الكوبي، إيماناً بأن الحظر المفروض على ذلك البلد يتناقض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وينتهك قواعد القانون الدولي، وخاصة المعايير التي تنظم التجارة الدولية والملزمة لأعضاء منظمة التجارة العالمية.

وموقف أوروغواي يتماشى مع التعريف السياقي الأوسع لتعددية الأطراف وعدم التدخل والتسوية السلمية للنزاعات، وكلها مبادئ أساسية لدبلوماسيتنا. ولهذا الموقف أثره أيضاً على مبدأ أساسي آخر، وهو تساوي الدول أمام القانون. ونتيجة لهذا المبدأ على وجه التحديد، يرفض بلدنا أي تدابير قسرية أحادية أو تتجاوز الحدود الإقليمية تتعارض مع قواعد القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومثالها الواضح الراهن هو الحظر الجائر المفروض على جمهورية كوبا.

وقد أكدت جمهورية أوروغواي في مناسبات عدة – وأكرر اليوم في هذه المناسبة – معارضتها للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وما له من آثار قاسية على رفاه الشعب الكوبي. ومن حيث المبدأ، ترفض أوروغواي إنفاذ القوانين الداخلية خارج الحدود الإقليمية، وهي لا تعترف في تشريعاتها الوطنية بذلك. وفي هذا السياق، ندين الإجراءات القسرية الأحادية التي تفرضها الولايات المتحدة ضد كوبا، والتي تعد شكلاً من أشكال الضغط وعقبة أمام الحوار والتقارب الضروري بين الطرفين الذي نأمل أن يستأنف.

وبالتصويت لصالح القرار، تكرر أوروغواي التزامها بتعددية الأطراف كأداة مشروعة لتسوية النزاعات بين الدول ونهج فعال للنهوض بالتعاون الدولي وحقوق الإنسان والأمن والتفاهم بين الشعوب.

السيد شانيكا (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أنضم إلى المتكلمين الذين سبقوني في الإعراب عن عميق مواساتي وتعاطفي مع مواطني البلدان التي تضررت جراء الإعصار ساندي، وخاصة سكان مدينة نيويورك التي تستضيفنا. ووفدي يؤيد البيانات التي أدلى بها الممثلون الدائمون للرأس الأخضر وجمهورية إيران الإسلامية والجزائر باسم المجموعة الأفريقية وحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين، على الترتيب. إلا أنني أود أن أدلي ببعض الملاحظات الإضافية تعليلاً لتصويتنا.

لقد صوت وفدي مؤيداً للقرار ٤/٦٧ بشأن ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، إيماناً منا بأن الأمم ذات السيادة ينبغي أن تعيش في سلام مع بعضها البعض في إطار من حسن الجوار، وأن تحترم مبدأ التجارة المفتوحة بدون أي تهديد أو استخدام لإجراءات قسرية. ومن الواضح أن فرض الحصار ضد كوبا يشكل أداة قسرية لا تتفق مع ممارسة التسامح، وهذا يتعارض، في واقع الأمر، مع الوعد المكرس في ميثاق الأمم المتحدة بأن جميع الدول الأعضاء ينبغي أن تكون قادرة على ”ممارسة التسامح والعيش معاً في سلام مع بعضها البعض في حسن جوار“. كما أن سياسة الحصار لا تنهض بممارسة التسامح أو تعزز السلام بين كوبا والولايات المتحدة حتى تعيشا كجارتين في حسن جوار، لأنها تقوض روح حسن الجوار.

إننا لا نقر استخدام الإجراءات القسرية كأداة للتأثير على سياسات بلدان أخرى ذات سيادة ومحبة للسلام. ولهذا السبب ولأسباب أخرى، ما فتئت ناميبيا تشعر بالقلق إزاء إصدار وتطبيق قوانين وإجراءات تشكل حصاراً اقتصادياً أو تجارياً

أو مالياً لا مبرر له ضد أي بلد مسالم. وكما لاحظنا اليوم، فإن سياسة الحصار رفضتها أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لأنها لا تؤلم شعب كوبا فحسب، بل تعرقل تنميته الاقتصادية والاجتماعية أيضاً.

وبالمثل، فإن سياسة الحصار تنتهك حقوق الإنسان الأساسية للشعب الكوبي، لأنها تسبب أضراراً لا سبيل إلى إصلاحها تمس أسلوب حياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمبادئ الأساسية للسعي لتحقيق السعادة. وناميبيا تؤمن إيماناً راسخاً بأن كل حقوق الإنسان، سياسية كانت أو ثقافية أو اقتصادية، لا تتجزأ، وبالتالي فهي مترابطة. ومنها الحق في الغذاء وفي صحة أفضل وفي التعليم وحق شعب أي دولة في تنمية بلده بالطريقة التي يراها ملائمة. والحصار ينكر على شعب كوبا حقوق الإنسان الأساسية تلك لمجرد أنه اختار مساراً مختلفاً للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية.

إننا وقد استلهمنا ضمائرنا ووجداننا، ووجدنا أن الحصار على كوبا إنكار للحقوق التي أبرزتها للتو، فقد صوتت ناميبيا مؤيدة للقرار، وستواصل عمل ذلك إلى أن يُرفع ذلك الحصار في النهاية. ونأمل أن تصغي الولايات المتحدة إلى صوت المجتمع الدولي الذي ترددت أصداؤه عالية واضحة للغاية هنا اليوم.

السيد خيتشاديث (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية):أولاً، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالسيد برونو رودريغز باريلا، وزير الخارجية في جمهورية كوبا، معرباً له عن دعم وفدي وتضامنه الكاملين. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن خالص عزائنا وتعاطفنا مع حكومات وشعوب جميع البلدان التي تضررت جراء إعصار ساندي، للخسارة الفادحة في الأرواح والدمار الذي خلفه.

وأود أن أبدأ بالترحيب بالتقرير الذي قدمه الأمين العام (A/67/118) في إطار البند ٤١ من جدول الأعمال. ويود وفدي أن يعرب عن تأييده للبيانين اللذين أدلى بهما الممثلان الدائمان لجمهورية إيران الإسلامية والجزائر، باسم حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين، على التوالي.

على مدار ما يربو على أربعة عقود، تواصلت معاناة شعب كوبا البريء نتيجة الحصار الاقتصادي التجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على بلده. كما أن الحصار يعرقل جهوده الرامية للقضاء على الفقر والنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المؤسف أن نشهد استمرار الممارسات التجارية الأحادية والتمييزية في عالم اليوم القائم على التكافل والتعاون المتعدد الأطراف بين الدول. وهذا الحصار انتهاك للقانون الدولي ويتناقض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. كما أنه يشكل تعدياً على حق دولة ذات سيادة في السلام والتنمية والأمن، وهو في جوهره وأهدافه عدوان من جانب واحد وتهديد دائم لاستقرار بلد.

ويجب على الدول الأعضاء ألا تطبق أو تنفذ، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، أي قانون أو نظام أو إجراء تتجاوز آثاره حدود الإقليم، ومن شأنه أن يعرّض للخطر سيادة الدول الأعضاء الأخرى، ما دامت جميع الدول تتمتع بحق سيادي يخول لها المشاركة بحرّية في النظم الدولية المالية والتجارية.

وعلى أساس المبدأ العالمي المتعلق بالمساواة في السيادة بين الدول بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة الأمم، فإنه ليس لأي دولة الحق في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، على الرغم من تباين أنظمتها الاجتماعية والسياسية. ولجمهورية كوبا، بصفتها دولة مستقلة وذات سيادة، الحق في اختيار نظامها السياسي، فضلا عن اختيار مسار التنمية الأكثر ملاءمة لظروفها الخاصة.

لقد صوتت ١٨٦ دولة من الدول الأعضاء في العام الماضي مؤيدةً القرار (٦/٦٦). وذلك دليل قاطع على أن المطالبة برفع الحصار تجد الاعتراف والدعم من قبل الغالبية العظمى من المجتمع الدولي. وتواجه سياسة الحصار أيضا بالرفض على نحو متزايد سواء داخل الولايات المتحدة أم من قبل المجتمع الدولي. ويجب على الولايات المتحدة رفعه فورا ودون شروط.

وتؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن إعادة التأكيد على الحاجة الملحة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على كوبا. وقد تسبب الحصار الذي طال أجله في إلحاق خسائر مادية وأضرار اقتصادية باهظة ولا تحصى للشعب الكوبي. وبصفتنا أعضاء في الأمم المتحدة، فإنه ينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لمساعدة كوبا على استعادة حقها المشروع في الاندماج في الاقتصاد العالمي. ومن ذلك المنطلق، صوت وفد بلدي مؤيدا القرار ٤/٦٧.

السيدة ميغيل (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلمت بالإنكليزية): لقد صوت سانت فنسنت وجزر غرينادين، على غرار الأغلبية الساحقة من الدول، مؤيدة القرار ٤/٦٧. ونحن نؤيد تماما البيانات التي أدلي بها في وقت سابق اليوم باسم الجماعة الكاريبية، وحركة عدم الانحياز، ومجموعة الـ ٧٧ والصين ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ونأخذ الكلمة في هذا الوقت لإعادة التأكيد على قناعتنا الراسخة بأن استمرار الحصار قد عفا عليه الزمن ويفتقر إلى الفعالية والشرعية. فقد مر الوقت منذ فترة طويلة لكي يدون هذا الإجراء العقابي البائد في كتب التاريخ باعتباره جزءا من بقايا حقبة ماضية مؤسفة. لقد قدمت الصيغ السابقة من هذا القرار في الدورات الـ ٢٠ الماضية للجمعية العامة، وحظي بدعم يكاد يصل إلى الإجماع لسنوات عديدة. وليس لدى المجتمع الدولي مثال أبلغ وأكثر قدرة على تلقي الدعم بشكل متواصل وثابت من موقف غالبية الدول إزاء هذا القرار. ومع ذلك، فإن الحصار لا يزال يراوح مكانه، في حين ازدادت آثاره السلبية، وخاصةً في أعقاب الأزمة العالمية الاقتصادية والمالية المستمرة.

وترى سانت فنسنت وجزر غرينادين أن من المؤسف أن تتمسك العديد من الدول بعدد من قرارات الجمعية العامة التي تتسم بالغموض في مواضيع شتى – وهي قرارات حظيت بدعم أقل كثيرا من هذا القرار – بهدف تبرير إجراءات تدخلية للغاية في شؤون الدول الأخرى. وفي المقابل، فقد تقاعس المجتمع الدولي عن اتخاذ الإجراءات اللازمة إزاء قرارات تعبّر عن الإرادة الدولية بطريقة لا لبس فيها. ولا تكفي جميع النظريات والتفسيرات لمواصلة إنفاذ الحظر المفروض – من القصور التشريعي، إلى الاعتبارات السياسية الضحلة، وصولا إلى الدوائر السياسية الهامشية – لإضفاء الشرعية على المعاناة التي لا يزال الشعب الكوبي يرزح تحتها على نحو مستمر.

وليس من حق أي من البلدان الممثلة في هذه القاعة أن يفرض على الولايات المتحدة كيفية إدارة سياستها الخارجية أو من ينبغي أن يكون صديقا لها، أو كيفية تحديد مصالحها الوطنية. وحتى بافتراض وجود حق كهذا، فلن تسعى سان فنسنت وجزر وغرينادين أبداً إلى استعماله ضد صديقتنا وجارتنا العزيزة في الشمال. غير أن جميع البلدان في هذه القاعة ملزمة، بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بمعارضة الحالات التي تتحول فيها قرارات السياسة الخارجية الوطنية للدول إلى انتهاكات للقانون الدولي، أو إلى تجاهل لميثاق الأمم المتحدة، وخاصةً لمبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وعلاوة على ذلك، وخصوصا في عصر العولمة الاقتصادية والمشاركة الدبلوماسية على النطاق الدولي وعبر الطيف

الأيديولوجي بأسره، فإن الحصار يعود القهقرى مرة أخرى إلى عصر من الانعزالية والمواجهة، قوامه الحصار البحري وسياسة حافة الهاوية العسكرية، وكلاهما لا مكان له في عالمنا المعاصر، القائم على نظام من التفاعل الاقتصادي والسياسي.

ومع ذلك، فقد ظلت كوبا – طوال فترة كفاحها ضد آثار الحصار – شريكا قويا وثابتا في تنمية بلدنا حتى في أوقات الشدة على الصعيد العالمي. فقد تخرّج من الجامعات الكوبية أكثر من ٢٥٠ طالبا من مواطنينا وتستضيف حاليا أكثر من ١٥٠ آخرين بالمجان. وعلاوةً على ذلك، أجرى الجراحون الكوبيّون أكثر من ٣ ٠٠٠ عملية جراحية لمرضى من بلدنا دون مطالبتهم بسداد فلس واحد. وجلب الأطباء الكوبيون الرعاية الطبية والخبرة الممتازة إلى أقاصي بلدنا. وإذ أتكلم الآن، يواصل المهندسون والمعماريون والعمال الكوبيّون العمل جنبا إلى جنب مع أبناء بلدنا في بناء مستشفى حديث وأول مطاراتنا الدولية على الإطلاق. ولن نبالغ مهما قلنا في الإعراب عن تقديرنا لكل تلك الجهود.

وعلاوة على ذلك، وفي وقت يزداد فيه التكامل والتفاعل على الصعيد الإقليمي، فإن الاقتصاد الكوبي وأسواق كوبا ومواردها تشكل عنصرا قيما للغاية بالنسبة للتنمية المشتركة لمنطقة البحر الكاريبي. ويقينا، فإن من شأن عرقلة التنمية في كوبا عبر اتخاذ تدابير تتجاوز الحدود الإقليمية على نحو غير مشروع، أن تعيق نمو الدول المجاورة لكوبا في منطقة البحر الكاريبي. وإذ نكافح جميعا ضد آثار الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، فإن من الضرورة بمكان إزالة المعوقات التنموية من هذا القبيل على وجه الاستعجال.

ولم يعد ثمة وجود لأي من المدبرين الأصليين للحصار، ولا لزعماء السياسية التي أدت إليه في مناصبهم اليوم. وفي الواقع، فقد كان الحصار سابقا لاستقلال دولة سانت فنسنت وجزر غرينادين نفسها، وهو سابق لنيل أي من دول الجماعة الكاريبية عضوية الأمم المتحدة، باستثناء هايتي.

دعونا لا نسمح للجبن السياسي أو للقيود الأيديولوجية بإدامة ذلك الحصار الجائر والضار. ولا نزال نأمل في حدوث تغيير في نمط تفكير وتصرفات أصدقائنا في الولايات المتحدة بشأن هذه المسألة. ولا نزال ندعو على نحو ثابت إلى إزالة ذلك العائق التنموي لجارتنا في منطقة البحر الكاريبي.

السيد سين سون هو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود بدايةً، أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد برونو رودريغيث باريا، وزير خارجية جمهورية كوبا، والتنويه بحضوره في هذا المكان الهام وفي هذه المناسبة الاستثنائية.

وأود أيضا أن أهنئ كوبا تهنئة خالصة على دعم الأغلبية المطلقة الذي حصلت عليه صباح اليوم من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (انظر A/67/PV.35). يؤيد وفد بلدي تأييدا تاما البيانات التي أدلى بها ممثلا كل من الجزائر وإيران باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وحركة عدم الانحياز، على التوالي، فضلا عن البيانات التي أدلى بها ممثلو الجماعات الإقليمية الأخرى والمتكلمون باسمها في وقت سابق.

مر ٢١ عاما منذ بدأت الجمعية العامة مناقشة بند جدول أعمال اليوم في دورتها السادسة والأربعين. كما نعلم جميعا جيدا، فإن الولايات المتحدة تنفذ حصارا شاملا ضد كوبا منذ أكثر من ٥٠ عاما بغرض الإطاحة بحكومة كوبا، وهو ما ألحق أضرارا هائلة بالتنمية الاقتصادية والرفاه للشعب الكوبي. وتقدر الحكومة الكوبية أن الشعب منى بأضرار في ظل الحصار تزيد قيمتها على تريليون دولار.

إن قانون هيلمز – بيرتون لعام ١٩٩٦ الذي مد نطاق الحصار إلى البلدان الثالثة التي تتعامل مع كوبا زاد من التعسف

الأحادي الجانب للولايات المتحدة. يشكل الحصار الأمريكي على كوبا انتهاكا خطيرا لمبادئ الحق في تقرير المصير والمساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والتجارة الحرة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. لا يمكن بأي حال من الأحوال تبرير التدابير القسرية الأحادية الجانب خارج نطاق القانون بهدف تغيير الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأخرى استنادا إلى قيم بلد معين.

تعارض جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الدوام جميع أشكال التدخل وفرض الجزاءات على الدول ذات السيادة. وصوت وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية صباح اليوم تأييدا للقرار ٤/٦٧ المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، وتحث بقوة الولايات المتحدة على أن ترفع على الفور الحصار المفروض على كوبا، طبقا لإرادة الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتؤكد حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مجددا دعمها وتضامنها الثابتين مع القضية العادلة لحكومة كوبا وشعبها من أجل حماية سيادتها الوطنية.

السيد لازاريف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): يود وفد جمهورية بيلاروس أن يرحب بوجود وزير خارجية كوبا، السيد برونو رودريغيس باريا في مناقشتنا اليوم. ونؤيد البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز.

اليوم، اعتمدت الجمعية العامة مرة أخرى القرار (القرار ٤/٦٧) المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. مرة أخرى، أيدت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء القرار الذي تحث فيه الولايات المتحدة على إنهاء الحصار. ويحدونا الأمل أن تفهم الولايات المتحدة، التي تعتبر نفسها من بين الدول المتحضرة، أخيرا قصر نظر الضغط الذي تمارسه منذ أكثر من نصف قرن على كوبا وعدم جدواه.

وترفض بيلاروس الجزاءات وتدابير الإنفاذ الأحادية الجانب. تتناقض هذه التدابير مع الميثاق ومبادئ القانون الدولي. تشكل تدابير الإنفاذ الأحادية الجانب انتهاكا صارخا وجسيما خارج الولاية القضائية لحقوق الإنسان لمواطني البلدان التي تفرض عليها.

أشارت بيلاروس، بوصفها دولة عانت هي نفسها من تدابير الإنفاذ الأحادية الجانب، في مناسبات كثيرة إلى الحاجة إلى اتخاذ المزيد من الخطوات الفعالة من جانب الأمين العام ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بهدف إقناع الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى بالامتناع عن تطبيق الأسلوب الغشوم الفج المتمثل في ممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على الدول ذات السيادة. ولهذا السبب تدعو بيلاروس إلى إنشاء وظيفة مقرر خاص إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن عدم مقبولية اللجوء إلى تدابير الإنفاذ الأحادية الجانب. وأيدت هذه الفكرة الدورة الـ ١٦ الأخيرة لمؤتمر قمة حركة عدم الانحياز.

وتسجل بيلاروس هنا في الجمعية العامة، بإحساس كامل بالمسؤولية، أنه من المستحيل إرغام دولة ذات سيادة على الانصياع لإرادة أحد عن طريق الابتزاز أو التخويف أو التهديد أو الضغط السياسي والاقتصادي. ولذلك صوتنا لصالح القرار. ويحدونا أمل صادق في أن يجد القرار والنداء من قبل المجتمع الدولي آذانا صاغية من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى التي تطبق تدابير الإنفاذ الأحادية الجانب.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): أود أن أعرب، أولا، عن تأييد بلدي، سوريا، للبيان الذي ألقاه ممثل الجزائر الموقر باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وكذلك البيان

الذي ألقاه ممثل جمهورية إيران الإسلامية الموقر باسم حركة عدم الانحياز. كما أود الترحيب بالسيد برونو رودريغيز باريبا، وزير خارجية كوبا، مؤكدا له ولبلده الصديق دعمنا الكامل.

تمثل مبادئ السيادة والمساواة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الركائز الأساسية التي يستند عليها بنيان القانون الدولي. ولهذا السبب تحديدا، أكد ميثاق الأمم المتحدة وتوجهات وقرارات المنظمة منذ تأسيسها على قداسة هذه المبادئ وضرورة احترامها من قبل جميع أعضاء الأمم المتحدة.

ولما كان الحصار الأحادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا والتدابير التي تتخذها لإحكام هذا الحصار يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول، وصكوك حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وقواعد التجارة الدولية، فإن هذا الحصار يصبح حكما غير قانوني وغير إنساني ولا ينسجم مع المعايير التي وضعها المجتمع الدولي للتعامل بين الدول. ويشكل، علاوة على ذلك، تحديا غير مسبوق للقانون الدولي ولمصداقية قانونية السياسات الأمريكية الأحادية الجانب.

إن الحصار المفروض على كوبا منذ ٥٠ عاما قد خلق سابقة مرفوضة في التعامل الأحادي الطرف بين الدول خارج إطار القانون الدولي. كما أنه مسألة محرجة للأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك، فإن هذا الحصار قد عرض كوبا بشكل عبثي لا طائل منه لشتى أنواع الضرر الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وعمق معاناة الشعب الكوبي. ووضع الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة مباشرة محرجة لها مع الإجماع الدولي الرافض للحصار المفروض على كوبا، وهو الحصار الذي أدى إلى خسائر مادية وصلت حتى الآن إلى تريليون دولار.

وقد ناقشت الجمعية العامة هذا البند على مدار أكثر من ٢٠ سنة متتالية، وأصدرت قرارات حظيت بتأييد ساحق. كما أصدرت منظمات سياسية وإقليمية ومتخصصة قرارات أخرى مماثلة. لكن، للأسف، ما زال الحظر الاقتصادي والمالي والتجاري المفروض على كوبا ساريا وكأن شيئا لم يكن.

وإن تأييد ١٨٨ دولة لمشروع القرار ٤/٦٧ في الدورة الحالية يؤكد مجددا أن الدول الأعضاء تقر بتوافق الآراء، هذه المرة، بعدم شرعية الحصار المفروض على كوبا وضرورة إنهائه.

تؤكد الجمهورية العربية السورية أن التدابير الاقتصادية الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وغيرهما من الدول، تمثل انتهاكا سافرا لمبادئ القانون الدولية وأداة للهيمنة الغربية المصابة بعقدة الفوقية والتعالي على الشعوب والأمم الأخرى، ووسيلة للقسر والإكراه السياسي والاقتصادي. وتهدف هذه التدابير إلى التأثير على استقلالية القرار السياسي الوطني والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء بشكل مخالف لأحكام الميثاق. كما أنها تمثل تجسيدا لسياسات العقاب الجماعي التي تنتهجها تلك الدول.

ومن شأن هذه التدابير الجائرة واللاشرعية أن تؤجج المشاعر المناوئة للغرب، حيث أن غالبية تلك التدابير فرضتها في السابق، ولا تزال تفرضها، دول غربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي. كل ذلك بهدف إضعاف حكومات دول أعضاء في منظمة الأمم المتحدة أو الضغط عليها لحملها على تغيير سياساتها الوطنية.

يؤكد بلدي مجددا إدانته للعقوبات المفروضة عليه من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وغيرهما من الدول ويشدد على الآثار السلبية التي تترتب على التدابير الأحادية غير المشروعة على حياة ورفاه الشعب السوري. إذ تحول هذه التدابير الأحادية اللاشرعية التي يتعرض لها بلدي دون حصول السوريين على احتياجاتهم من المواد الأساسية

كالغذاء والدواء والمعدات الطبية والغاز المترلي والوقود المستخدم في التدفئة ولوازم الزراعة ووسائل النقل المدني الجوي ومعدات الاتصال.

نذكر، في هذا السياق، بأن فرض دول لتدابير قسرية أحادية يمثل انتهاكا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ومنها القرار ١٨٦/٦٦، المعنون ''التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية''، كما أشير إلى القرار ١٥٦/٦٦، المعنون ''حقوق الإنسان والتدابير القسرية المتخذة من جانب واحد''، والذي تؤكد فيه الجمعية العامة إدانتها ورفضها للتدابير الاقتصادية الانفرادية، باعتبارها تشكل عقبات أمام العلاقات التجارية بين الدول وتعرقل الإعمال التام للحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما حق الأفراد والشعوب في التنمية.

وتحول دون تمتع كل إنسان بمستوى معيشة يضمن له صحته ورفاهه وحقه في الحصول على الغذاء والرعاية الطبية والتعليم والخدمات الاجتماعية الضرورية. وقد أكد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن الآثار الرئيسية للجزاءات المفروضة بشكل أحادي على بلدي، سوريا، تشمل عائدات التجارة وإيرادات القطع الأجنبي وتقلص القدرة الإنتاجية وفرص العمل وتدهور الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للسكان، لا سيما لدى الفئات ذات الدخل المنخفض والمتوسط. ثم يأتي من يفرض كل هذه التدابير القسرية أحادية الجانب على شعبي، ليتحدث لنا عن حرصه على حماية حقوق الإنسان في سوريا. لا يمكن للمرء أن يلعب دور المولع بالحرائق ورجل الإطفاء في نفس الوقت. هذا نفاق سياسي، مرفوض.

إن الجمعية العامة مدعوة، بناء على ولايتها، إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لوضع حد لسياسات الحصار والعقوبات الاقتصادية الجائرة أحادية الجانب والسياسات العدائية التي تنتهجها بعض الدول خارج إطار القانون الدولي.

وكم هو مسيء للولايات المتحدة الأمريكية، انفراد إسرائيل دون غيرها من الدول الأعضاء بالتصويت ضد مشروع القرار ٤/٦٧. في هذا الصدد، يأمل وفد بلدي أن تزال جميع أشكال الحصار والعقوبات الانفرادية المفروضة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وعلى العديد من الدول الأخرى ومنها بلدي، سوريا. كما يأمل وفد بلدي رفع الحصار الإسرائيلي المفروض على الشعب الفلسطيني وأن يلقى صوت المجتمع الدولي، الذي عبرت عنه الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات والمنظمات الدولية، احترام الولايات المتحدة الأمريكية والتزام مؤسساتها التشريعية الكامل به، لا سيما وأن البعض يتفاءل بإعادة انتخاب الرئيس الأمريكي لولاية ثانية وانحسار برنامج التدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية للدول. انطلاقا مما سبق، فإن سوريا قد صوتت تأييدا لمشروع القرار ٤/٦٧.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكّر الوفود بأن بيانات تعليل التصويت ينبغي ألا تتجاوز مدتها ١٠ دقائق.

السيد إميليو (قبرص) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان البلد المنضم كرواتيا، والبلدان المرشحة للانضمام جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والجبل الأسود وأيسلندا وصربيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب، والمرشحة المحتملة، ألبانيا والبوسنة والهرسك ؛ فضلا عن جمهورية مولدوفا.

إن سياسة الولايات المتحدة التجارية تجاه كوبا هي أساسا قضية ثنائية. بيد أن التشريعات مثل قانون الديمقراطية الكوبية لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز – بيرتون لعام ١٩٩٦, وسعت نطاق آثار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على البلدان الطرف الثالث. وفي إطار السياسة التجارية العامة, عارض

الاتحاد الأوروبي بثبات واستمرار تلك التدابير التي تتجاوز الحدود الإقليمية. وبينما نقر بالقرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة برفع القيود المفروضة على التحويلات المالية وسفر العائلات إلى كوبا، لا يمكننا أن نقبل أن التدابير المفروضة بشكل انفرادي يمكن أن تعيق علاقاتنا الاقتصادية والتجارية مع كوبا.

ولمعالجة هذه المشكلة، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦, اعتمد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي نظاما وإجراء مشتركا لحماية مصالح الأشخاص الطبيعيين المقيمين في أوروبا من عواقب الأعمال المذكورة آنفا. وعلاوة على ذلك، في اجتماع القمة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الذي عقد في لندن في أيار/مايو ١٩٩٨، تم الاتفاق على مجموعة من العناصر بغية التخفيف من حدة المشاكل الناجمة عن التشريعات التي تتجاوز الحدود الإقليمية.

وتشمل مجموعة العناصر إعفاءات من أحكام الفصلين الثالث والرابع من قانون هيلمز – بورتن، والتزام حكومة الولايات المتحدة بمقاومة أي قانون مستقبلي متجاوز للحدود الإقليمية من ذلك النوع، وتفاهماً متعلّقاً بنظام تعزيز حماية الاستثمار. والأمر الملح هو أن تنفذ الولايات المتحدة ذلك الاتفاق.

وحددت سياسات الاتحاد الأوروبي نحو كوبا في موقف موحد في عام ١٩٩٦. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٨، رفع الاتحاد الأوروبي، مجددا التأكيد على صلاحية الموقف الموحد بشأن كوبا، التدابير التقييدية التي فرضت على كوبا في عام ٢٠٠٣. واستؤنف الحوار مع السلطات في هافانا بدون شروط مسبقة وعلى أساس المعاملة بالمثل وعدم التمييز. وعقدت خمس جلسات وزارية للحوار مع الحكومة الكوبية، تناولت المسائل ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك حقوق الإنسان، وهي قضية تكمن في صميم العلاقات مع جميع البلدان الثالثة، بما في ذلك كوبا. ونجدد التأكيد على عزمنا على متابعة حوار شامل وموجه نحو النتائج مع السلطات الكوبية، وأيضا مع ممثلي المجتمع المدني والمعارضة السلمية المؤيدة للديمقراطية، وفقا لسياسات الاتحاد الأوروبي. ونؤكد من جديد على حق المواطنين الكوبيين في تقرير مستقبلهم بصورة مستقلة.

ونشعر بالتشجيع من إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين من مجموعة الـ ١٧ الذين احتجزوا في عام ٢٠٠٣، بالترافق مع السجناء السياسيين الآخرين. ونكرر دعوتنا الحكومة الكوبية إلى منح مواطنيها كامل الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية المعترف بها دوليا، بما في ذلك حرية الاجتماع وحرية التعبير وحرية الحصول على المعلومات؛ والى التصديق على عهدي الأمم المتحدة الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وبعد زيارة مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الغذاء، ندعوها إلى تقديم دعوات إلى المقررين الآخرين لزيارة كوبا.

ويؤدي تقييد كوبا للحقوق والحريات إلى تقويض وتقليل انجازاتها في مجالي الرعاية الصحية والتعليم. وعلى نحو مماثل، تؤدي السياسات الاقتصادية المحلية لكوبا إلى إعاقة جدية للتنمية فيها. وفي ذلك السياق، نشير إلى اعتماد البرلمان الكوبي في آب/أغسطس ٢٠١١ لمجموعة من عناصر الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، ونتوقع توسيعها وتنفيذها بطريقة تعالج الشواغل الرئيسية للسكان الكوبيين. ويسهم الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا في المشاكل الاقتصادية في كوبا، ويؤثر سلبا على مستويات معيشة الشعب الكوبي. ومن شأن رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة تيسير انفتاح للاقتصاد الكوبي بما يعود بالفائدة على الشعب الكوبي. ومعا، نعرب مرة أخرى عن رفضنا لجميع التدابير الانفرادية الموجهة ضد كوبا والمخالفة لقواعد التجارة الدولية

المقبولة عموما. ونناشد السلطات الكوبية إجراء تحسينات حقيقية في جميع المجالات المذكورة.

وبالرغم من استمرار شواغلها حيال انتقادات حقوق الإنسان في كوبا، صوتت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالإجماع مؤيدة للقرار ٤/٦٧.

السيدة نياموديزا (زمبابوي) (تكلمت بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل الرأس الأخضر بالنيابة عن المجموعة الأفريقية والبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين والبيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. ونحن نعلل تصويتنا على القرار ٤/٦٧ ليس لمجرد إبداء التضامن مع شعب جمهورية كوبا. ونفعل ذلك انطلاقا من شعور بالاشمئزاز من طابع الحصار الاقتصادي، وهو إحدى العقوبات الجماعية. ونحن نشجب تلك الجزاءات للضرر الذي تلحقه بشعوب كوبا ولتطبيقها غير القانوني في نظر القانون الدولي.

ونحن في زمبابوي نعلم جيدا آثار تلك العقوبة الاقتصادية. فبلدنا يتحمل حصارا اقتصاديا له آثار ونتائج مماثلة. وتلك التدابير شريرة في طابعها؛ وهي في حالتنا، تقوم على أسس عنصرية مفادها انه ينبغي ألا يكون الأفارقة أسيادا لإمكانياتهم الاقتصادية وينبغي ألا يتمتعوا بالفوائد العائدة من الموارد طبيعية التي ينعمون بها بدون وساطة – لا، بل ابتزاز – المستعمرين السابقين ورفقاء دربهم. وتلك حالة بغيضة بالنسبة لنا مثلما ما هي غير مقبولة وجدت فيها كوبا نفسها لحوالي خمسة عقود.

ونأمل أن يدرك من يفرضون الحصار الاقتصادي على كوبا المعارضة العالمية لسلوكهم وان يتخلوا عنه. وينبغي أن يترك الشعب الكوبي وشأنه ليشكل مصيره بدون عائق. ونحن نقف إلى جانبه، كما يفعل، بوضوح، الجزء الغالب من العالم.

السيد بارت (سانت كيتس ونيفس) (تكلم بالإنكليزية): تود سانت كيتس ونيفس أن تشارك من سبقوها تأييد القرار المقدم في إطار البند ٤١ من جدول الأعمال، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، وان نسوق أسباب تصويتنا مؤيدين للقرار ٤/٦٧. ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل بربادوس بالنيابة عن الجماعة الكاريبية والبيان الذي أدلى به ممثل الجزائر بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين والبيان الذي أدلى به ممثل شيلي بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وعلى مدى الأعوام، تمتعت سانت كيتس ونفيس بعلاقات حسنة مع الولايات المتحدة الأمريكية ولا يزال ذلك البلد أحد أوثق شركائنا وأقواهم. ونحن نحترم الدور الذي تضطلع به الولايات المتحدة في العلاقات الدولية وفي إنشاء هذه الهيئة ذاتها وتعزيزها. وهي قائدة على الصعيد العالمي، ونحن نقر بدورها في الشؤون الدولية ولا نزال ممتنين عليه.

ومع الإشادة بالتنازلات التي قدمت مؤخرا بشأن مسألة الحصار المفروض على كوبا، ترى سانت كيتس ونيفس أنها غير كافية، وانه ينبغي القيام بالمزيد من العمل. وكما قلنا من قبل، بالرغم من حجم بلدنا نحن مستعدون للإشارة إلى الخطأ ومواجهة الأقوياء بالحقيقة حينما يتاح منبر للقيام بذلك. واليوم، نتصرف على هذا النحو بدعمنا للقرار وتصويتنا مؤيدين له.

وهذه معركة بالغة الأهمية وهي تكمن في صميم القانون الدولي، والسيادة، وعدم التدخل، وتعزيز دور الأمم المتحدة في الشؤون الدولية. وعلى مدى الأعوام الـ ٢١ الماضية، صوت الأعضاء مؤيدين للقرار بإنهاء الحصار. وهذا العام، لا يزال القرار يحظى بتأييد ساحق من المجتمع الدولي. وسانت كيتس ونيفيس، لدى إسهامها في تقرير الأمين العام (A/67/118) عن

هذه المسألة، أوضحت عدم تأييدنا أو تطبيقنا لأي قوانين أو تدابير تقيّد التدفق الحر للتجارة الدولية. كما أوضحنا أننا لن نطبق القوانين ذات الآثار الخارجة عن نطاق الحدود الإقليمية، التي تمس بسيادة الدول الأخرى والمصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولايتها. فذلك موقف قائم على المبادئ اعتمدته الدول الأعضاء في هذه الهيئة.

لذلك تحرص سانت كيتس ونيفس كل الحرص على ضرورة وضع حد للحصار المفروض على كوبا. فكوبا شريك في منطقة البحر الكاريبي. وساعدت كوبا في تطوير نظم الرعاية الصحية والمجالات الأخرى في سانت كيتس ونيفس. وهناك الكثير مما استفاد منه المجتمع الدولي ويمكنه أن يستفيد منه بالتعاون مع كوبا، تماما مثلما استفادت سان كيتس ونيفس.

ومما يثبط الهمم أنه على الرغم من القرارات التي تطالب بإنهاء الحظر، وهي قرارات حظيت بدعم كاسح من لدن المجتمع الدولي طوال ٢١ عاما متتالية، تم الإبقاء على الجزاءات. والمبادرة الانفرادية أعاقت نمو الشعب الكوبي وأثّرت في تنميته الاجتماعية والاقتصادية. والحظر خاطئ على جميع المستويات ولكن ما هو أكثر خطأ من ذلك ما يخلفه الحظر من أثار في الجوانب الإنسانية.

ونتوسل إلى الدول الأعضاء أن تحترم قدسية الجمعية العامة والقرارات التي تتخذها. وإن الاستمرار في عدم احترام قرارات الأمم المتحدة ما برح يقوض مبدأ التعددية وعمل منظومة الأمم المتحدة. ويأمل وفدي بأن يكون بوسع البلدين، كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، تحسين علاقاتهما والبدء بعملية شراكة وتعاون. وتعتقد سانت كيتس ونيفيس أن وقف الحظر سيقطع شوطا طويلا نحو تحسين العلاقات والتعاون بين البلدين. فالمسألة لم تعد الآن مجرد مصلحة ثنائية فحسب، بل إنها شاغل متعدد الأطراف، وننضم إلى نداء المجتمع الدولي الموجه إلى الولايات المتحدة لوقف الحظر.

السيد تو (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة لتوضيح موقف بلادي بشأن القرار ٤/٦٧ الذي اعتمدته توا الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيد برونو رودريغييس بارييا، وزير خارجية كوبا على بيانه الهام.

إن ميانمار بوصفها عضوا في حركة عدم الانحياز ما فتئت تتمسك بثبات بالموقف المبدئي للحركة المتمثل في المعارضة القوية لتطبيق الجزاءات التجارية والاقتصادية من جانب واحد ضد بعض الأعضاء في الحركة بغرض ممارسة الضغط السياسي. في الواقع، إنها تتعارض مع قضية حقوق الإنسان وتقوضها، لا سيما حق الشعوب في التنمية.

إن ميانمار بوصفها بلدا يواجه جزاءات انفرادية مماثلة منذ عقود، تتفهم كل التفهم، من تجربتها الخاصة، مدى الصعوبة والمعاناة التي تُلحقها الجزاءات الانفرادية ومدى تأثيرها المباشر على شعب البلد، وخاصة المجموعات الضعيفة من النساء والأطفال. ومن هنا نتعاطف مع كوبا لكونها عانت لعقود من الحظر المفروض عليها الذي تسبب بضرر اقتصادي وصعوبة هائلين للبلد وشعبه، ومنع البلد من تطوير إمكانياته الاقتصادية.

لذلك، يتخذ وفدي دائما موقفا مبدئيا يتمثل في مشاركة المجتمع الدولي في كل عام في الدعوة إلى إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من أجل التخفيف من معاناة الشعب. وتؤيد ميانمار تأييدا كاملا المقاصد والمبادئ المتجسدة في الميثاق، ولا سيما مبدأ المساواة في السيادة بين الدول. فالتمسك بتلك المبادئ سوف يسهم في القضاء على التوتر والمواجهة بين الدول. لذلك نعتقد أنه لا بد من أن يحل الحوار والتعاون محل الحظر والتدابير القسرية.

لتلك الأسباب، صوتت ميانمار مرة أخرى مؤيدة للقرار المتعلق بالموضوع.

السيد أوينادور – كانيرجي (غانا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد غانا البيانات التي أُدلي بها بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن غانا لم تؤيد قط فرض الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وموقف غانا يوضحه التزامها بتعهدها بالتمسك بميثاق الأمم المتحدة. كذلك لا يمكن من الناحية الأخلاقية الدفاع عن حرمان شعب دولة كوبا ذات السيادة من الفوائد المتأتية من التجارة الخارجية. وتود غانا أن تناشد كونغرس الولايات المتحدة أن يلتفت إلى النداء المتكرر على مدى ٢٢ سنة خلت من أجل المساعدة في تصحيح هذه النكسة الكبيرة في التعددية الناجمة عن الحظر. على مر السنين تحلت كوبا بروح التعددية والتعاون الدولي باستضافتها آلاف الطلاب من أفريقيا الذين عادوا إلى بلدانهم للمساهمة في تنميتها وفي التقدم العالمي.

ونأمل في حل مسألة الحظر على نحو أسرع لمساعدتنا في طي صفحاتها والتحرك قدما مع شعبي كوبا والولايات المتحدة الصديقين.

السيد أويراثابال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): لقد صوتت الأرجنتين مؤيدة للقرار ٤/٦٧ مما يجسد موقفنا الإيجابي فيما يتعلق بإزالة التدبير الانفرادي وغير المشروع الذي يمثله الحظر. إن حكومة جمهورية الأرجنتين ملتزمة بالتنفيذ الكامل لأحكام القرار المتخذ من فوره.

إن الأرجنتين تلتزم التزاما شديدا بالتعددية بوصفها أداة مشروعة لحل المنازعات بين الدول ووسيلة رئيسية للاستجابة للتحديات الكبيرة التي تتطلب التعاون الوثيق بين البلدان. إذ أن الحظر المفروض على كوبا يتعارض مع القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

فيما يتعلق بالموضوع، نص قانون الأرجنتين، من خلال القانون رقم ٢٤-٨٧١ الصادر في عام ١٩٩٧ على أن القوانين الأجنبية التي تهدف إلى إحداث آثار قانونية خارج الحدود الإقليمية للدولة التي تصدرها، عن طريق فرض حصار اقتصادي أو الحد من الاستثمارات في بلد معين، بغرض إحداث تغيير في نظام البلد أو المس بحقه في تقرير المصير، هي قوانين غير قابلة للتطبيق على الإطلاق ولا تنشأ عنها أي آثار قانونية. وعلاوة على ذلك، نص ذلك القانون أيضا على أن القوانين الأجنبية التي تهدف إلى فرض حظر اقتصادي، على الاستثمار في بلد معين أو فرض قيود على حرية حركة الأشخاص أو الخدمات أو السُلع، أو تسعى إلى ترتيب آثار قانونية خارج الحدود الإقليمية للدولة بهدف إحداث تغيير في حكومة بلد معين أو المس بحقه في تقرير المصير هي أيضا قوانين غير قابلة للتطبيق على الإطلاق ولا تنشأ عنها أي آثار قانونية.

لذلك، من غير المقبول أن يظل الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا قائما على الرغم من النداءات المتكررة من أجل إزالة ذلك الحظر، وهي نداءات وجهها المجتمع الدولي بصورة إجماعيه من الناحية العملية، ولا سيما الجمعية العامة. وعلينا أن نزيل تلك التدابير الانفرادية القسرية التي تلحق أذى برفاه الشعوب لا يمكن جبره. تنضم الأرجنتين إلى الدول الأخرى في رفض الحظر وتكرر موقفها المناهض لهذه التدابير وتصميمها على تأييد نداء كوبا من أجل إنهاء الحظر.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ وزير خارجية كوبا على ما يتمتع به من تأييد من الأغلبية الساحقة، وهو تأييد تجسد في القرار ٤/٦٧ الذي اتُخذ هذا الصباح. لقد صوتنا

مؤيدين للقرار الذي اعتمد توا في إطار البند ٤١ من جدول الأعمال بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وجرى توضيح وجهات نظر جمهورية إيران الإسلامية بشأن هذه المسألة الهامة قبل التصويت الذي أجري صباح اليوم، في البيان الذي أدلي به بالنيابة عن حركة عدم الانحياز. لكن، في إطار تعليل تصويتنا بعد التصويت، أود الإشارة إلى ما يلي.

إن الحصار المفروض من جانب واحد، له تأثير سلبي واسع على شركات ومواطنين من دول ثالثة، مما يشكل انتهاكا لحقوقها السيادية. وتعبر جمهورية إيران الإسلامية مجددا عن قلقها العميق إزاء الآثار الضارة المترتبة على البلدان الأخرى الناجمة عن طبيعة الحصار التي تتجاوز الحدود الإقليمية، والتي نعتبرها حجة إضافية مؤيدة للإزالة الفورية لهذه الجزاءات غير المبررة.

لقد رفضت الجمعية العامة مرارا وتكرارا فرض القوانين واللوائح التي يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية، وجميع الأنواع الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية التي تؤثر على تقدم وازدهار الشعوب في جميع أنحاء العالم. ودعت الجمعية أيضا الدول إلى احترام التزاماتها المترتبة عليها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وإلغاء وإبطال القوانين والتدابير التي لها آثار تتجاوز الحدود الإقليمية، على دول أخرى. ويؤثر الحصار، لا سيما من خلال آثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية، سلبا على الازدهار الاقتصادي للبلدان المستهدفة. وتزيد الجزاءات من أسعار السلع والطاقة، وتحد من وصول الدول إلى الأسواق واستفادتها من الاستثمارات والتكنولوجيا والخدمات المالية، بل وحتى الأنشطة العلمية والتعليمية والثقافية، وبالتالي الإسهام في الركود الاقتصادي العالمي وعرقلة إقامة علاقات سليمة وجيدة بين الدول. ومن بين الأمثلة على مثل ذلك الحصار، التدابير المفروضة من جانب واحد ضد كوبا وإيران، التي فرضت ضغوطا إضافية على البلدان المستهدفة.

ومن المؤسف أنه ورغم رفض الجمعية العامة بشكل سنوي للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، لا يزال الحصار نافذا بشكل كامل. إننا نعتبر هذا الإنفاذ استخفافا بالرأي العام العالمي وعملا يقوض بشدة العمل المتعدد الأطراف، ومصداقية الأمم المتحدة نفسها. كما أن العمل المتعدد الأطراف لا يزال أفضل طريق لتسوية المنازعات وضمان التعايش السلمي بين الدول. ومن ثم، فقد دعمت جمهورية إيران الإسلامية كل المبادرات المعارضة للحصار، كأداة لممارسة الضغط السياسي والاقتصادي على الدول الأخرى. وسنواصل دعم كوبا فيما يخص حقها في إجراء تبادلات اقتصادية وتجارية ومالية على الصعيد العالمي، من أجل تعزيز التعاون والتنمية.

وتقودنا العلاقات والصداقة الوثيقة التي تربطنا بكوبا والشعب الكوبي، إلى معارضة الحصار بشدة، والتأكيد على الحاجة الملحة لوضع حد لهذه التدابير غير الإنسانية المفروضة على كوبا وغيرها من البلدان النامية والتنفيذ الكامل للقرار الذي اعتمد للتو (القرار ٤/٦٧).

السيد ماشاباني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): نود أن نغتنم هذه الفرصة لتهنئة شعب وحكومة كوبا على اعتماد القرار ٤/٦٧، ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، بدعم جميع أعضاء الجمعية العامة تقريبا. لقد تحدثت شعوب العالم اليوم بصوت عال وبعبارات لا لبس فيها ضد الظلم الصارخ المرتكب ضد شعب كوبا. كما نود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لشكر وزير خارجية كوبا لحضوره خلال هذه المناسبة التاريخية، التي اعتمدت فيها الجمعية العامة هذا القرار البالغ الأهمية.

وكانت مسألة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، ولا تزال تمثل مشكلة مستمرة بالنسبة للأمم المتحدة، رغم الدعوات العديدة لإلغائه. ولهذا السبب ترغب جنوب أفريقيا في تأكيد دعمها لرفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وفي خضم القيام بذلك، فإن جنوب أفريقيا تؤيد القرار الذي اعتمد للتو.

إن استمرار فرض الحصار من قبل الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يشكل انتهاكا صارخا لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. وعلاوة على ذلك، فإن الحصار يشكل انتهاكا للقانون الدولي، وينم فرضه عن عدم احترام للمبادئ النبيلة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

ونتيجة للقوانين واللوائح التي تنص على الحصار، فإن كوبا غير قادرة على تصدير واستيراد المنتجات والخدمات البحرية، من وإلى الولايات المتحدة، ولا يمكنها استخدام دولارات الولايات المتحدة، من أجل القيام بتعاملاتها المالية الدولية أو فتح حسابات بتلك العملة في مصارف بلدان ثالثة. كما لا يسمح لكوبا أيضا بالحصول على قروض من مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أو مصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك، تتزايد عرقلة العلاقات الاقتصادية الثنائية بين كوبا وجنوب أفريقيا بصفة خاصة، والدول الصديقة بصفة عامة، وتقييدها بفعل قانون الولايات المتحدة الداخلي. وأدى ذلك إلى معاناة اقتصادية واجتماعية للسكان المدنيين الكوبيين، الذين يتحملون وطأة هذا الظلم. ويجب وضع حد لهذه الحالة.

إننا نرى، بعد نظر متعمق، بأن الحصار ينتهك حقوق شعب كوبا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ولذلك، وفي ظل هذه الخلفية، فإن جنوب أفريقيا قد انضمت بشكل متكرر، إلى غالبية البلدان فيما يخص التعبير عن المعارضة لجميع جوانب الحصار، والإجراء الأحادي الذي تتخذه الولايات المتحدة.

ومن دواعي سرور جنوب أفريقيا الإعلان بأن الجمعية الوطنية لجنوب أفريقيا قد صدقت حسب الأصول على الاتفاق المتعلق بمسألة تقديم مساعدات اقتصادية إلى كوبا. وجرى تقديم وثائق الاتفاق والتصديق إلى الرئيس ليصدق عليها بشكل نهائي. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من جميع الإجراءات بحلول نهاية عام ٢٠١٢. ويشكل ذلك انفراجة في العلاقات والتعاون، ويؤكد من جديد التزام جنوب أفريقيا ودعمها المستمر لكوبا.

إن المجتمع الدولي ينوه بعمل كوبا المتميز في مجالات التعليم والصحة والتكنولوجيا البيولوجية، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا والعالم المتخلف بشكل خاص والعالم بشكل عام. ويعمل ما مجموعه ٣٢١ مواطنا من جنوب أفريقيا تخرجوا في كوبا، كأطباء في مختلف المستشفيات في جنوب أفريقيا، ويدرس أيضا ٤٠٨ طلاب، من جنوب أفريقيا حاليا الطب في كوبا. وعلاوة على ذلك، ينص اتفاق التعاون الصحي الموسع الموقع بين الطرفين بمناسبة يوم أفريقيا المحتفل به في ٢٥ أيار/مايو في بريتوريا، من بين أمور أخرى، على تدريب ١ ٠٠٠ طالب إضافي من جنوب أفريقيا في كوبا، في محاولة لحل مشكلة نقص الأطباء في البلد. ويعرقل الحصار، ذلك الإسهام المتميز في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويحول دون تحسين حياة الفقراء.

لذلك، تؤيد جنوب أفريقيا رفع الولايات المتحدة الأمريكية الحصار الذي تفرضه على كوبا، كما أننا نمتنع عن الاعتراف بالإجراءات والقوانين الأحادية الجانب، ذات الطابع القسري والتي تتحدى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي. ونحن ممتنون للدور الذي قامت به كوبا

وشعبها فيما يتعلق بكفاحنا ضد الظلم والاستعمار والفصل العنصري في أفريقيا.

السيد بيك (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتأييد البيان الذي أدلى به كل من ممثل الجزائر نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل بربادوس، الدولة النامية الجزرية الصغيرة المماثلة لنا، بالنيابة عن الجماعة الكاريبية، وجميع الذين تكلموا مؤيدين للقرار ٤/٦٧ اليوم.

إن وفد بلدي يهنئ كوبا على اعتماد القرار بحضور السيد برونو رودريغيث باريا، وزير خارجية كوبا. كما هو الحال خلال السنوات السابقة، صوتت جزر سليمان مؤيدة القرار المقدم منذ ٢١ عاما، والمعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. ونقوم بذلك في الوقت الذي يؤدي فيه ذلك الحصار إلى وقوع خسائر فادحة، بما في ذلك وقوع ضحايا، ومخالفته لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وروحه ونصه.

يوجه العالم سنويا نداء إلى صديقتنا وشريكتنا، الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل إظهار بعض الاهتمام، والتحلي بالشفقة فيما يخص شدة الجزاءات الطويلة الأمد المفروضة على الشعب الكوبي. عندما تتحدى الجزاءات، القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، فإن الحصار يتسبب في معاناة لا داعي لها، كما يقيد الحصار الممتد خارج الحدود الإقليمية، الطموحات الإنمائية للبلد، وينم عن ليس أقل من علاقة غير منسجمة بين جارين. وبعبارة أخرى، يستند الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على مفهوم أن ما هو سيء لكوبا، هو أمر جيد بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

ولا بد من تهيئة مناخ إيجابي يقوم على التفاعل والمشاركة. وفي هذا الصدد، فإن الأمم المتحدة، كمنظمة مسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين، هي خير محفل للتصدي لمسألة من هذا القبيل. ولذلك، نرحب بالقرار لأنه يدعو إلى السلام.

وينادي باحترام علاقات حسن الجوار من حيث المبدأ، كما كرسها ميثاق الأمم المتحدة. في هذا المقام، وبكل تواضع، تدعو جزر سليمان الولايات المتحدة مرة أخرى إلى التواصل وإعطاء السلام فرصة.

إن مصداقية المنظمة ترتهن بالأعمال التي نقوم بها كأعضاء في هذه المؤسسة العالمية. فرفع الحصار، خاصة من جانب صديق وشريك يمتلك قوة مطلقة، سيهيئ للعلاقة الإيجابية المطلوبة. ونحن، أعضاء الأمم المتحدة، ينبغي ألا نعتنق تعددية الأطراف عندما يكون ذلك مناسباً للولايات المتحدة فحسب، ونغض الطرف عنها عندما نريد، بل علينا أن نحترم مسؤوليات ميثاقنا، وأن نرقى إلى مستوى تلك المسؤوليات، لأن الشعوب تعتمد عليها.

ولأكثر من ٥٠ عاما، وقف الشعب الكوبي صامداً أمام ظروف صعبة. وما فتئنا نقر بمنعة كوبا وبصداقتها وتضامنها، إذ تواصل تقديم يد العون للبلدان في شتى أنحاء العالم، ومنها بلدان المحيط الهادئ وجزر سليمان، حيث تساعدنا على بلوغ أهدافنا الإنمائية للألفية من خلال تدريب طلاب الطب لدينا.

والاقتراح الذي قدمه وزير خارجية كوبا اليوم (انظر A/67/PV.35) بتقديم مشروع جدول أعمال لجارتها الولايات المتحدة يرمي إلى تطبيع العلاقات أمر رحبت به الجمعية العامة. ووفدي يأمل أن تلقى كوبا التي تمد يدها للولايات المتحدة تجاوباً من خلال الرفع غير المشروط للحظر الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا وتعزيز تعددية الأطراف. وسنواصل تأييد هذا القرار إذ نمضي قدماً في أعمالنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلاً للتصويت.

طلب ممثل واحد الكلمة في إطار ممارسة حق الرد. وأود أن أذكره بأن البيانات التي يدلَى بها في ممارسة حق الرد تحدد

مدتها بعشر دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، على أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد رودريغيث باريا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): دأب السيد غودارد على ترديد نفس القصة التي يرويها في الجمعية العامة عاماً بعد عام متمسكاً بسياسة بوش ومن بعده الرئيس أوباما الآن. وهذه القصة لن تصبح حقيقية بمجرد تكرار روايتها. أربع فقرات فقط مما تلاه اليوم لم تكن تكراراً يكاد يكون حرفيا للبيان الذي أُدلي به في العام الماضي (انظر A/66/PV.41). والسيد غودارد يكرر نفسه، إلا أن الحصار لا يتغير. فهو من مخلفات الحرب الباردة.

والسيد غودارد يكذب حين يقول إن الحصار قائم احتراماً لحق الشعب الكوبي في تقرير مصيره بحرية. نحن هنا لأن حكومة الولايات المتحدة تسعى إلى فرض مخططاتها الخاصة على كوبا على مدى قرن منذ عام ١٩٠٩، عندما فرضت الولايات المتحدة، من خلال الاحتلال العسكري، تعديل بلات الذي سمح لها بالتدخل في كوبا واحتلال قاعدة غوانتنامو البحرية التي ما زالت تغتصبها. نحن هنا لأن الشعب الكوبي قد دافع بدمائه عن حقه في تقرير المصير والاستقلال على شواطئ بلايا غيرون وعندما واجه التهديد بمحرقة نووية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢ أو أزمة الصواريخ. إن أحداً لا يصدق أن الولايات المتحدة تهتم بحرية الشعب الكوبي، فهي لم تحترم تلك الحرية طيلة نصف القرن وقدمت دعمها لديكتاتوريات دموية في كوبا وجميع أنحاء المنطقة. وما تود تحقيقه في كوبا إيجاد حكومة طيِّعة تدعم مصالحها، وهذا لن يحدث أبداً.

لقد نال الشعب الكوبي حريته بنفسه، ومارس حقه في تقرير المصير بعزيمة. وأبدى تلك الإرادة في الخطاب الشعبي الذي يتناول السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفي الانتخابات. فهو يختار مرشحيه، ويقبل بشدة على التصويت لصالحهم، ويستبعد من يريد. لا توجد مصالح خاصة في كوبا، لا فساد ولا تلاعب سياسي. نحن لا نبدد ٣ بلايين دولار على حملات الانتخابات الرئاسية أو انتخابات مجلس الشيوخ، والحكومة في كوبا ليست حكومة أثرياء، حيث تفرض طبقة لا تتجاوز نسبتها ١ في المائة مصالحها.

ربما كان من الأحرى الاستماع إلى شعب الولايات المتحدة واحترام حقه في أن يقرر لنفسه، والاستماع إلى الشعب الذي يشكل ٩٠ في المائة من السكان وليس إلى حفنة من الأثرياء المستفيدين من النظام الحالي، ربما كان ينبغي الاستماع إلى من يريدون احتلال وول ستريت، بدلاً من السعي إلى إنقاذ موظفي المصارف الذين يحصلون على مكاسب مشينة. ينبغي الكف عن قمع المظاهرات التي تنادي باحتلال وول ستريت بهذه القسوة ووضع حد للاعتقالات الواسعة النطاق للمتظاهرين المسالمين وللمضايقات التي يتعرض لها المهاجرون والأقليات.

وأكرر ان الحصار عمل من أعمال الإبادة الجماعية. وألاحظ أن السيد غودارد لم ينف ذلك هذه المرة. لا بد للمرء أن يتشكك إذا أشار أحدهم إلى حقوق الإنسان والحرية ورخاء الشعب الكوبي ورفاهه بعد أن استمعنا إلى الأمثلة التي ذكرتها بشأن الضرر الذي يلحقه الحصار بأطفال بلدي. ينبغي الكف عن تبديد أموال عمالهم النبلاء الذين يوجه ما يدفعونه من ضرائب للإنفاق على المرتزقة والعملاء الخاصين، وإلغاء الميزانية الضخمة التي تربو اعتماداتها على ١٩٦ بليون دولار المخصصة للصرف على منشقين مزعومين.

السيد غودارد، الذي ظل لسنوات رئيساً لمكتب ميامي التابع لمنسق الشؤون الكوبية، يدرك تماماً ما نتكلم نحن بصدده. وحكومة الولايات المتحدة ليس لديها أي سلطة أخلاقية تخولها الحديث عن حقوق الإنسان. وفضلاً عن ذلك،

فإلى جانب سجلها التاريخي المشين لأعمال العدوان وتدبير الانقلابات العسكرية، فقد تسببت في عشرات الآلاف من حالات الاختفاء والقتل وأعمال التعذيب. وهي مسؤولة عن عشرات، بل مئات، من عمليات الإعدام خارج نطاق القانون وأعمال التعذيب والخطف والرحلات الجوية السرية والسجون السرية ومعسكر الاعتقال في غوانتنامو.

وإذا كان هناك من يعتقد أن الحصار الاقتصادي ضروري كذريعة، ينبغي التخلص من هذه الذريعة وإثبات ذلك. وإذا كانت حكومة الولايات المتحدة تريد دعم المشتريات الزراعية الكوبية، فلتضع حداً لإجراءات البيع التمييزية؛ ولتسمح بالائتمان الخاص؛ ولتقبل بقواعد التجارة الدولية وتسمح باستخدام سفن بلدان أخرى وألا تعاقبها على مدى ستة أشهر؛ ولتسمح بالصادرات الكوبية مقابل شراء المواد الغذائية التي انخفض رصيدها بشكل كبير نتيجة للشروط التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة على المنتجين والتي دفعت المستوردين الكوبيين للبحث عن أسواق أفضل؛ فلترفع الحظر في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ ولتسمح بمد وصلة كوبية مع الكابل البحري من أجل تحسين الوصول إلى شبكة الإنترنت؛ فلتضع حداً لمحطات البث الإذاعي والتليفزيوني غير القانوني والتخريبي الموجه؛ ولتسمح بشراء البرمجيات من الولايات المتحدة وتدريب المتخصصين؛ ولتضع حداً للقيود التي تفرضها على تكنولوجيا المعلومات ولتسمح باستخدام تلك الخدمات التي توفر الدعم التكنولوجي ولكن تحظر تصديرها إلى كوبا حتى الآن.

إذا كانوا يرغبون في مزيد من الاتصالات بين الشعبين، ينبغي لهم أن يحترموا الحق الدستوري لمواطني الولايات المتحدة وحريتهم في السفر إلى كوبا، أسوة بحريتهم في السفر إلى أي بلد آخر، حتى في أوقات الحرب.

ويجب أن يتوقفوا عن فرض قيود على منح التراخيص والقبول بأن الذهاب والاستماع إلى الموسيقى والرقص الكوبيين ليسا جريمة بل يمكن أن يكونا جزءا من الأنشطة التي تقدمها وكالات السفر.

وإن كانوا يرغبون في توفير تعليم أفضل للشباب، فإنه ينبغي أن يؤذن ببرامج التعاون والتبادل بين الجامعات، بما في ذلك المنح الدراسية في جميع تخصصات العلم والتكنولوجيا. وينبغي أيضا وضع حد لاستخدام التدريب على نحو هدام وغير مشروع من قبل قسم رعاية مصالح الولايات المتحدة في هافانا. وينبغي أيضا إزالة العقبات التي تعترض التعاون الطبي على الصعيد الدولي.

لقد كذب ممثل الولايات المتحدة عندما أكد أن بلده من بين الجهات المانحة الرئيسية للمساعدات الإنسانية إلى كوبا. فقد استخدم أرقاما خاطئة شملت الملايين من الدولارات التي تستخدمها وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة لتخريب النظام الدستوري في بلدي، ومبالغ للحصول على تراخيص تجارية لا وجود لها مطلقاً، بالإضافة إلى التبرعات الصغيرة والسخية في ذات الوقت، التي تقدمها المنظمات غير الحكومية بعد تخطي العقبات الكبيرة التي تضعها أمامها حكومات بلدانها فيما يتعلق بتحويل الأموال إلى كوبا، وهي تبرعات تجد منا تقديرا كبيرا. فالمهاجرون الكوبيون يتمكنون، على غرار المهاجرين الآخرين، من ادخار بعض التحويلات من عملهم الشاق. وليست تلك التحويلات مساعدات إنسانية تقدمها حكومة الولايات المتحدة.

وقد عوقب السيد آلان غروس وفقا للأصول القانونية بسبب تنفيذه عمليات سرية كانت تموّل من قبل حكومة الولايات المتحدة واستخدمت فيها تكنولوجيا غير تجارية ضد النظام الدستوري الكوبي. وتلك الأعمال يقرها وينص عليها قانون الولايات المتحدة. ويكذب السيد غودارد عندما

يقول إنه ساعد الطائفة اليهودية على الوصول إلى الإنترنت. فحكومة الولايات المتحدة هي المسؤولة عن قضية السيد غروس، وكان ممكنا لها أن تبدأ بإجراء مناقشة جادة للمسألة مع الحكومة الكوبية.

ولدى الرئيس أوباما فرصة للتغيير وتدوين اسمه في التاريخ إذا ما قرر تعديل سياسة خاطئة فشلت في تحقيق النتائج المرجوة منها على مدى ٥٠ عاما تقريبا وتسببت في أضرار فادحة لا يمكن إصلاحها، علاوة على انتهاك حقوق الإنسان. عندئذ قد يكون بوسع السيد غودارد العودة مرة أخرى إلى الجمعية العامة ليقول لها إن هناك شيئا قد تغير بالفعل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في أن تختتم نظرها في البند ٤١ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

برنامج العمل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أود الإبلاغ عما يلي، فيما يتعلق بأعمال الجلسات العامة. لقد تأجل النظر في البند ٣٢ من جدول الأعمال ”دور الماس في تأجيج النزاع“، المقرر أصلا يوم الخميس ٦ كانون الأول/ديسمبر إلى يوم الاثنين ١٧ كانون الأول/ديسمبر.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٥.